عمومية الشركة وافقت على توزيع 10٪ نقداً

الكليب: 243,4 مليون دينار قيمة مبيعات «مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية» خلال 2010

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية صلاح الكليب ان قيمة مبيعات الشركة خلال العام الماضي بلغت 243,4 مليون دينار وذلك بفضل الانجازات الضخمة والمشاريع الإستراتيجية التي عززت دور الشركة ومكانتها كإحدى الركائز الأساسية في توفير الأمن الغذائي للبلاد، مبينا أن مجلس الإدارة حرص على وضع خطط لتنفيذ عدة مشاريع إستراتيجية تعزز من إنتاجية الشركة.

وأوضح الكليب في تصريح صحافي بعد انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة أمس ان شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية تمضي قدما في مسيرتها الوطنية من خلال مجموعة استراتيجيات ساهمت في ترسيخ دور الشركة في توفير المواد الغذائية الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، لتبقى كما كانت دائما صرحا اقتصاديا وصناعيا شامخا على الصعيدين المحلي والإقليمي من خلال استراتيجيات واضحة المعالم تؤسس لمسيرة أكثر أمانا وواقعية.

وذكر الكليب أن الشركة سعت إلى تحقيق مجموعة من الاستراتيجيات خلال العام الماضي والتي كان من أهمها زيادة القدرة التخزينية للشركة من الحبوب الأساسية لتصل في نهاية المشروع إلى أكثر من 9 شهور بما يتحقق معه الأمن الغذائي للبلاد، ويساهم في تثبيت الأسعار المحلية لأطول فترة ممكنة، مشيرا إلى أن الشركة انتهت من تشييد صوامع الطحين الجديدة بطاقتها التخزينية البالغة 6 آلاف طن وجار العمل على بناء صوامع الحبوب بطاقة 150 ألف طن وبلغت نسبة الانجاز في هذا المشروع 30٪، متوقعا الانتهاء من المشروع ليكون جاهزا للاستخدام مع نهاية عام 2012.

وأشار إلى أنه مع ازدياد الحاجة إلى وجود مخازن تستوعب الاستهلاك المطرد للمواد الغذائية التي تدعمها الدولة قامت الشركة بالتعاقد على إنشاء مخازن إضافية بمساحة 25,5 ألف متر مربع مما رفع القدرة التخزينية لمواد التموين إلى 43 ألف متر مربع، وقد زودت بكافة الوسائل والأجهزة التي تضمن الأمن والسلامة والجودة للمخازن ومحتوياتها.

صلاح الكليب مترئسا عمومية الشركة

الشركة انتهت من تشييد صوامع الطحين الجديدة بطاقة تخزينية قدرها 6 آلاف طن وجار العمل على بناء صوامع الحبوب بطاقة 150 ألف طن

وذكر الكليب ان الشركة عملت على تطوير الطاقة الإنتاجية لمصانع الشركة لتتناسب مع حجم الطلب المتزايد على منتجات الشركة وتلبيتها من ناحية، والمحافظة على كفاءة الإنتاج بأحدث التقنيات الموجودة من ناحية أخرى، مشيرا إلى أن الطاقة الإنتاجية لمصانع الزيوت النباتية بلغت أقصاها، مما استدعى إضافة وحدة تكرير أخرى، تفي باحتياجات البلاد خلال الـ 10 سنوات المقبلة، وعليه قامت الشركة باستدراج عروض لإضافة وحدة جديدة بطاقة 250 طنا يوميا، وتم التعاقد عليها وجار العمل على تركيبها ومن المتوقع البدء بالتشغيل في الربع الأخير من عام 2011.

واشار إلى أن الشركة قامت باستبدال خط إنتاج البسكويت القديم بآخر جديد يعمل بأحدث التقنيات التكنولوجية بطاقة 1000 كجم/ساعة وهي ضعف الطاقة الإنتاجية السابقة، وقد دخل حيز الإنتاج في شهر مارس الماضي، كما شملت استراتيجية تطوير وتحديث وحدات الإنتاج، مصنع المعكرونة الذي تم استبدال خط إنتاج الشعيرية القديم بآخر جديد بطاقة 1000 كجم/ساعة، وبدأ تشغيله العام الماضي.

وقال أن مخبز صبحان وعلى الرغم من كونه إحدى العلامات الصناعية الفارقة في المنطقة بما يمتلكه من أحدث الوحدات الإنتاجية ومنتجاته التي نالت استحسان وقبول الجميع، إلا أن مجلس الإدارة حرص على تطوير خطوط الإنتاج بخط إنتاج جديد شبه أوتوماتيكي لإنتاج الكرواسان والباتيه، الذي لاقى نجاحا كبيرا.

وبين الكليب أن من ضمن استراتيجيات الشركة لتحقيق الأمن الغذائي بطريقة غير مباشرة هي خدمة الثروة الحيوانية في البلاد من خلال توفير المخصصات العلفية المدعومة للمربين سواء من الأعلاف المستوردة، أو من الأعلاف المصنعة، وذلك بالتنسيق الدائم مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وأشار الكليب إلى أن الكويت تتبع سياسة حصيفة في التخفيف من حدة ارتفاع أسعار السلع الغذائية عن كاهل المواطنين، حيث قامت باختيار مجموعة من السلع الغذائية الأساسية التي تحتاجها الأسرة بصفة يومية وأدرجتها في نظام البطاقة التموينية التي توفر هذه المواد للمواطنين بأسعار مستقرة.

وبين أن المواد التموينية في الكويت امتازت بجودتها العالية، وكمياتها المناسبة لاستهلاك الأسرة، ونسبة الدعم الجيدة التي جعلت أسعارها المدعومة مغرية أمام أسعارها التجارية، أضف إلى ذلك سهولة الحصول عليها من مراكز التموين المنتشرة في جميع مناطق الكويت تحت مظلة الجمعيات التعاونية.

وأوضح أن إجمالي إنتاج المطاحن سجل تراجعا طفيفا خلال العام الماضي حيث بلغ 269706 طنا مقابل 272613 طنا لسنة 2009 ولكنه مازال مرتفعا عن 267326 طنا كان عليها سنة 2008، وبلغ إجمالي مبيعات المطاحن خلال هذا العام 267986 طنا مقابل مبيعات لسنة 2009 تقدر بـ 268802 طنا، تم استهلاك 234729 طنا محليا لعام 2010 وللتصدير 33257 طنا.

وأضاف قائلا: «مازال إنتاج مصنع المعكرونة يسجل تصاعدا وبدرجة ملحوظة منذ عام 2006 حيث بلغ إنتاجه حينها 9639 طنا وسجل لعام 2007 (11506) اطنان وتصاعد ثانية في عام 2008 ليصل 15760 طنا وتراجع قليلا السنة الماضية 2009 حيث سجل 13661 طنا وعاد إنتاج المصنع ليسجل ارتفاعا لهذا لعام 2010 حيث بلغ 15871 طنا، منها 8377 طنا لاستهلاك السوق المحلي وحوالي 7969 طنا للتصدير».

عمومية الشركة

هذا وقد أقرت الجمعية العمومية للشركة جميع البنود الواردة في جدول الاعمال وأهمها توزيع أرباح نقدية على المساهمين للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 بنسبة 10٪ من رأس المال، والمصادقة على الميزانية العمومية للشركة، والموافقة على تخويل مجلس الادارة حق الاقتراض والحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك أو المؤسسات المالية المحلية وغير المحلية ولجميع القروض والتسهيلات.

● أحمد مغربي

لم تسجل أي إصابات أو حوادث خلال التوقف

الخالد: استئناف جميع العمليات النفطية بعد استقرار حالة الطقس

أكد المتحدث الرسمي للقطاع النفطي والعضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام بمؤسسة البترول الكويتية الشيخ طلال الخالد استئناف عمليات التصدير في شركة نفط الكويت وكذلك عمليات مرافئ التصدير واستقبال بواخر الشحن وأعمال الصيانة في المصافي التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، بعد توقف لعدة ساعات نظرا لحالة الطقس السيئة التي اجتاحت البلاد يوم أمس الاول.

وقال الشيخ طلال الخالد في تصريح صحافي انه حسب الإجراءات المتبعة في القطاع النفطي في تلك الحالات فقد تم إيقاف تلك العمليات لتأمين سلامة العاملين أولا ومن ثم المنشآت النفطية، مؤكدا انه لم تسجل أي إصابات آو حوادث بسبب الإجراءات السريعة التي اتخذت.

وأكد الشيخ طلال الخالد «ان خطط إمداد زبائننا بالمنتجات النفطية محليا وخارجيا ومحطات تعبئة الوقود لم تتأثر وذلك بسبب تنفيذ الخطة المعدة في مثل هذه الحالات.

وأشاد بتفاني وكفاءة العاملين وحرصهم على الحفاظ على سلامتهم وسلامة المنشآت».

الشيخ طلال الخالد

وسط تداعيات وتجاذبات عمومية «زين»

«وضوح»: النتائج ربع السنوية قاطرة السوق للمرحلة القادمة

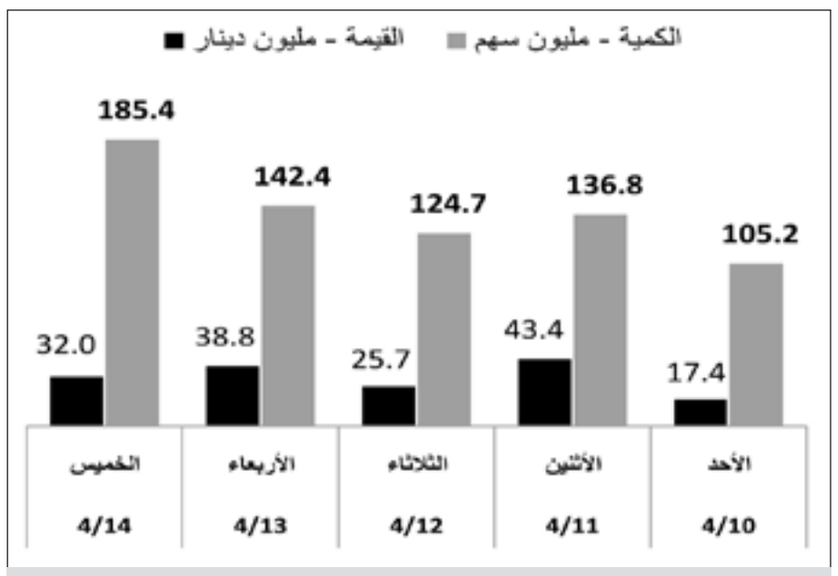

الشركات المتصدرة خلال الأسبوع

الارتفاعات				الترجاعات		
الشركة	آخر إقفال	إقفال سابق	التغير	الشركة	آخر إقفال	إقفال سابق	التغير
المصالح ع	108	84	٪28,6	تعليمية	152	255	ـ٪40,4
هيتس تلكوم	61	48,5	٪25,8	ثريا	69	84	ـ٪17,9
زيما	132	106	٪24,5	زين	1200	1380	ـ٪13,0
اكتتاب	32	27	٪18,5	تجارة	31	35,5	ـ٪12,7
المدينة	38	32,5	٪16,9	التخصيص	38,5	43	ـ٪10,5
إنجازات	96	83	٪15,7	جلوبل	33,5	37	ـ٪9,5
الأولى	122	110	٪10,9	امتيازات	25	27,5	ـ٪9,1
المعدات	61	55	٪10,9	يوباك	395	430	ـ٪8,1
السلام	36	32,5	٪10,8	وطنية دق	45	48,5	ـ7,2
انابيب	196	178	٪10,1	بترولية	450	485	ـ٪7,2

قال التقرير الأسبوعي لشركة وضوح للاستشارات المالية والاقتصادية ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل أداءه السلبي خلال تداولات الأسبوع، معتبرا ان هذا الأمر يعد «طبيعيا» في ظل ما حدث من تجاذبات وتصعيد سبق انعقاد الجمعية العمومية لشركة زين للاتصالات، والتي أثارت مخاوف المستثمرين، ودفعت لسيطرة الأداء السلبي على مجريات التعامل خلال الأسبوع.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من الارتفاعات الطفيفة التي شهدتها بعض الأسهم إلا أنه سرعان ما تم عليها جني سريع للأرباح ودون انتظار، وذلك لأن المستثمرين يجدون صعوبة في التمسك بأسهمهم لفترات طويلة وخصوصاً تلك الأسهم التي حققت ارتفاعات وان كانت طفيفة، حيث ان التمسك بها يعد أمرا صعبا، خصوصا في ظل الظروف والمستجدات على الساحة السياسية المحلية لاسيما مع ترقب التشكيل الحكومي الجديد.

ومن جهة أخرى، أصبح السوق في حالة ترقب وانتظار لنتائج الربع الأول، إذ انها تشكل أهمية هذه المرة خصوصا بعد التراجعات التي مني بها السوق منذ بداية العام، بالإضافة إلى غياب المحركات الاقتصادية والتي كان من المتوقع أن تكون محركا لعجلة الاقتصاد وانعكاسا إيجابيا على القطاع الخاص، إلا أن تلك التوقعات أصبحت تساورها الشكوك خصوصا بعد فشل صفقة «زين» وارتفاع مستوى الجدل السياسي الداخلي والذي من شأنه أن يضع عراقيل أمام مسار خطة التنمية وبالتالي الإنفاق الحكومي، وبالتالي على الجميع الحذر من خلال متابعة الأحداث المتسارعة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ولفت التقرير إلى ضرورة قراءة نتائج الربع الأول بشكل جيد، حيث هناك خلاف وجدل كبير حول ما ستسفر عنه تلك النتائج، ولكن ما يتفق علية الجميع، هو أنه من الصعب بل ومن السابق لأوانه الحكم بأن المفاجآت السلبية أصبحت تاريخا، وعليه يفضل الانتظار حتى تكتمل المعلومات من أجل بناء قرار استثماري قوي والحكم على توجهات الأسعار في المرحلة القادمة.

مجريات التداول

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الثاني من شهر ابريل على ارتفاع، حيث أغلق المؤشر السعري عند مستوى 6,388,7 نقطة مرتفعا بنسبة 0,64٪ عن إغلاق الأسبوع السابق الذي بلغ 6,348,3 نقطة، في حين أنهى المؤشر الوزني تداولات هذا الأسبوع عند مستوى453,7 نقطة مرتفعا بنحو 1,64٪ مقارنة بإغلاق الأسبوع السابق عند 446,4 نقطة.

وبلغ إجمالي القيمة المتداولة لهذا الأسبوع ما يقارب 157,2 مليون دينار مقارنة بنحو 193,9 مليون دينار خلال الأسبوع السابق منخفضا بنحو 18,9٪، في حين ارتفعت كمية الأسهم المتداولة لهذا الأسبوع بنحو 4,2٪ لتبلغ بنهاية هذا الأسبوع 694,5 مليون سهم من خلال تنفيذ 12,904 صفقة.

أداء متباين

وعلى صعيد القطاعات، شهدت تداولات السوق أداء متباينا حيث ارتفع إغلاق ستة قطاعات بصدارة قطاع البنوك، حيث ارتفع بنسبة 2,57٪ ليغلق المؤشر الوزني عند 615,4، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 1,6٪ ليغلق عند 361,5 نقطة.

وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من الارتفاعات ليغلق عند 674,5 نقطة بنسبة 1,5٪، في حين تراجع إغلاق قطاعين يتصدرهما قطاع غير الكويتي بنسبة انخفاض 1,3٪ ليغلق عند 519,4نقطة، يليه قطاع الاغذية ليغلق عند 589,9 نقطة وبنسبة انخفاض بلغت 1,0٪.

قطاع البنوك

أما من حيث نشاط قيمة التداول للقطاعات، فقد تصدرها قطاع البنوك مستحوذا على40,5٪ من قيمة تداولات السوق، يليه في النشاط قطاع الخدمات حيث حقق قيمة تداول تعادل 28,8٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، وحل قطاع الاستثمار في المركز الثالث بقيمة تداول تعادل 11,4٪ من إجمالي قيمة التداول.

وعلى صعيد الأسهم، تصدر الارتفاعات سهم «المصالح ع» بواقع 28,6٪ ليغلق عند 108 فلوس، يليه سهم «هيتس تلكوم» بواقع ارتفاع 25,8٪، وجاء سهم «زيما» في المرتبة الثالثة بواقع ارتفاع 24,5٪، وفي المقابل تصدر التراجعات سهم «تعليمية» بنحو40,4٪ حيث أغلق عند 152 فلسا، يليه سهم «ثريا» متخليا عن 17,9٪، ثم سهم «زين» بخسارة مقدارها 13,0٪.

أما من حيث نشاط الأسهم، فقد حقق سهم «زين» أعلى قيمة تداول خلال هذا الأسبوع بلغت30,31 مليون دينار وأغلق عند 1,200 دينار، يليه سهم «بيتك» بقيمة تداول مقدارها 21,61 مليون دينار حيث أغلق عند 1,080 دينار، وبالنسبة لنشاط الأسهم من حيث الكمية المتداولة فقد تصدرها سهم «أبيار» بكمية تعادل 58,16 مليون ليغلق عند 33,5 فلسا، تلاه سهم «الإنماء» بكمية تداول مقدارها 32,96 ليغلق عند 116 فلسا.

عموميتها وزعت 22٪ نقداً للمساهمين

الحميضي: 17 مليون دينار أرباح «التسهيلات» في 2010

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التسهيلات التجارية عبدالله الحميضي أن الشركة حققت خلال عام 2010 ربحا صافيا قدره 17,142 مليون دينار بزيادة 20,2٪ عن العام الماضي بالرغم من انخفاض العائد في ايرادات التسهيلات الائتمانية نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، مشيرا إلى أن الزيادة جاءت نتيجة لتحقيق ربح من ترجمة العملات الأجنبية مقابل خسارة في العام الماضي وكذلك إرجاع جزء من مخصصات الديون المشكوك فيها بسبب التسديد عن طريق صندوق المتعثرين.

وأضاف الحميضي خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 88,33٪ أن إجمالي أصول الشركة بلغ 296,9 مليون دينار بانخفاض نسبته 8,4٪ عن العام الماضي، موضحا أن ذمم التسهيلات الائتمانية تشكل نسبة 80٪ من إجمالي الأصول.

وأشار الحميضي إلى أن ارتفاع القاعدة الرأسمالية للشركة مكنت الشركة من الحصول على قروض جيدة، مشيرا إلى أن الشركة ليست بحاجة لزيادة رأسمالها وأنها ملتزمة بتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وأن زيادة رأسمال الشركة والاقتراض أمر من شأنه ان يؤثر سلبا على العائد على حقوق المساهمين خاصة ان الشركة توازن بين عنصر المخاطرة والعائد على حقوق المساهمين.

ولفت الحميضي إلى أنه ليس هناك نية لتوزيع منح مجانية للمساهمين، لكن هناك نية لبيع أسهم الخزينة، مشيرا إلى أن أسهم الخزينة أصدر بشأنها قانون بهدف المحافظة على سعر السهم بالسوق وأن الشركة تنظر إلى ذلك بعين الاعتبار إضافة إلى العائد على السهم.

عبدالله الحميضي مترئسا عمومية «التسهيلات التجارية» (محمد ماهر)

وعن المحفظة الائتمانية للشركة توقع الحميضي تحسن أدائها خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي كاشفا عن مؤشرات إيجابية تشير إلى زيادة حجم العمل بالربع الأول من العام 2011 مقارنة بالفترة المقارنة من 2010 مستدلا على ذلك بالتحسن بأن صندوق المتعثرين (الثاني) سمح للمستفيدين منه بالاقتراض من الجهات الاخرى.

وذكر الحميضي أن الشركة اقترضت الاسبوع الماضي 45 مليون دولار من ستاندردتشارتر و50 مليون دولار من المؤسسة العربية المصرفية بالبحرين وأن الشركة لاتزال ملتزمة بالحدود التي وضعها بنك الكويت المركزي والتي هي ألا يزيد اقتراض الشركة بالعملات الأجنبية عن 50٪ من حقوق المساهمين، مؤكدا أن الشركة لم تتجاوز 36٪ من حقوق المساهمين.

وعن موضوع الاقتراض عبر إصدار سندات مقومة بالدينار بما لا يتجاوز رأس المال لتمويل عمليات الشركة قال الحميضي: الهدف من ذلك تنويع مصادر التمويل وليس تسديد قروض والسوق الكويتي بحاجة لهذا النوع من الاصدارات وخلال العام الحالي هناك مفاوضات معنا لإصدار سندات.

ونفى الحميضي ما تردد أخيرا عن شراء الشركة في محفظة أعيان مشيرا إلى أنها معلومات ليس لها أساس من الصحة.

وقال إن الشركة سعت في توفير السيولة اللازمة لعملياتها من خلال التدفقات النقدية والتمويل من البنوك ولم تواجه أي صعوبات في التمويل لما لها من سجل ائتماني ممتاز لدى البنوك المحلية والعالمية.

وأقرت العمومية بنود جدول أعمالها التي تضمنت توزيع أرباح نقدية بواقع 22٪ (22 فلسا عن كل سهم) للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وتفويض مجلس الإدارة بشراء ما لا يتجاوز عن 10٪ من عدد أسهم الشركة لمدة 18 شهرا والموافقة على قيام الشركة بالاقتراض من السوق المحلي عن طريق إصدار سندات مقومة بالدينار بما لا يتجاوز رأس المال، وذلك لتمويل عمليات الشركة.

● عاطف رمضان

الجزاءات المالية التي طبقها «المركزي» على الشركة

ذكر الحميضي أنه في اطار اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والصالح العام للشركة فإننا نطلع المساهمين على الجزاءات المالية وغير المالية التي تم تطبيقها على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، مشيرا إلى أن ذلك وفقا للتعميم الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بهذا الشأن بتاريخ 7 فبراير 2011 حيث تلقت الشركة الجزاءات التالية خلال 2010:

● جزاء مالي رقم (1) بتاريخ 1 فبراير بمبلغ 120 الف دينار عن نتائج تفتيش الفترة المنتهية في 31 مارس 2009 وإزاء ما تبين من مخالفة لتعاليم «المركزي» بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية ومخالفة بشأن نظام الاخطار المصرفي ومخالفة تعميم «المركزي» بشأن الشيكات مستقبلية التاريخ والمعايير الخاصة بتنظيم العلاقة بين شركات الاستثمار وعملائها وكذلك مخالفة التعليمات بشأن مكافحة عملية غسيل الاموال.

● جزاء التنبيه بتاريخ 9 مارس 2010 لتأخر الشركة في تزويد «المركزي» بالبيانات الاحصائية آليا.

● جزاء التنمية بتاريخ 26 يوليو 2010 لعدم ابلاغ «المركزي» بالتعديلات التي طرأت على الاحتياطي القانوني والاختياري للسنة المالية 2008.

وأشار الحميضي إلى أن الشركة قامت باتخاذ اللازم بشأن تصحيح المخالفات وعدم تكرارها في المستقبل.